الجمهورية العربية المتحدة

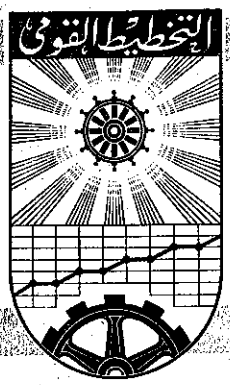

رئاسة الجمهورية

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٨٤

الحسابات القومية كأداة لتصوير النشاط الأقتصادى

دكتور محمد محمود الامام

(الدورة التدريبية الرابعة)

١٤/١١/ ١٩٦١

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر الزمالك

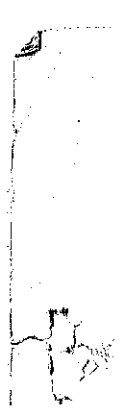

الحسابات القومية كأداة لتصوير النشاط الاقتصـــادى

أهمية التسجيل المحاسبى للتعاملات :

عندما يقوم شخص ما بأداء وظيفته الاقتصادية ، ويحصل على دخله فى شكل أجر أو ربح أو غير ذلك من مصادر الدخل المعروفة ، يستطيع أن ينفق هذا الدخل على أغراض الاستهلاك فى أوجهه المختلفـــة وقد يدخر جانبا منه . ولصغر حجم هذه المعاملات عادة ولتكررها بصورة شبه منتظمة تقل حاجة الشخص الى تسجيلها أو مراجعتها بغرض اتخاذ قرارات جديدة بشأنها .

غير أنه اذا اتسع نطاق معاملات هذا الشخص (بافتراض أنه صاحب عمل مثلا) وتداخلت مع بعضها البعض ، فانه ما لم يوجد نظام يستطيع به تسجيل هذه التعاملات فسوف تضطرب شئونه وتنشأ أمامه مشاكل عديدة أهمها :

(أ) تداخل التعاملات المتعلقة بمؤسسته الانتاجية وبمنزله . ولذلك يجد أن من الأفضل أن يفرد لكـل ناحية حسابا خاصا يسجل فيه ايراداته ومصروفاته (حساب المحل وحساب البيت !) أو على الاقل يسجل ما سحبه من ايرادات المؤسسة لأغراضه المنزلية وهنا نجد أنه لابد أن يفرق بين صفتيـــه : الانتاجية والاستهلاكيـــة .

(ب) امتداد التعاملات مع الزمن : فالشخص يتعامل أحيانا بالأجل ، وهو يجد نفسه تارة مدينا لبعض الأشخاص وأخرى دائنا لنفس الأشخاص أو لغيرهم . ومن المهم أن يسجل التطور فى موقفه بالنسبة لكل شخص أو هيئة يتعامل معها حتى يمكنه أن يحدد تصرفه ازاءها فى المستقبل .

(حـ) اتساع نطاق النشاط بالمؤسسة ووجود فروع أو أقسام لها يجعل من المحتم وجود نوع من التسجيـــل للتصرفات التى يقوم بها كل فرع أو قسم كنوع من الرقابة يجعل فى الامكان التأكد من أمانة المسئولـــين وفى نفس الوقت من التعرف على مدى كفاية كل منهم .

(د) تعرض المؤسسة للتقلبات التى تصيب السوق من وقت لآخر بحيث يجد المنتج نفسه مضطرا الى اتخاذ قرارات متتالية متمشية مع التغيرات التى تواجهه ، وهنا يحتاج الى تسجيل تاريخى يبين المواقـف الماضية وأنواع القرارات التى اتخذها فى كل حالة ومدى نجاح كل منها . وبذلك يستفيد من أخطاء الماضى ويحاول تلافيهـــا .

(هـ) الرغبة فى تنمية شئون المؤسسة : وهى نزعة كامنة فى النفس البشرية التى تسعى دائما للتقدم . فاذا أمكن لصاحب المؤسسة أن يسجل معاملاته الماضية أمكنه أن يقوم بمراجعتها ليتبين نواحى الاسراف والضياع التى يمكن تلافيها ، ويعمل على اتخاذ القرارات اللازمة للاستمرار فى الاتجاهات المربحة وتحقيق أقصى ما يمكن من تخفيض فى التكاليف .

هذه العوامل كلها تدفع الفرد (أو الهيئة) الى اتباع نظام دقيق فى تسجيل مختلف نواحى النشاط بشكل يمتاز بالبساطة والدقة . غير أن تسجيل كل عملية وقت حدوثها فى سجل واحد حسب التسلسل الزمنى يجعل من العسير استخلاص أى نتائج ذات مغزى وهنا تظهر ضرورة أخرى بجانب التسجيل هى ضرورة تقسيم وتجميع التعاملات فى عدد محدود من السجلات كل منها يختص بقسم متجانس منها : أى بنوع معين من العمليات أو بأحد العملاء وهكذا ...

وعند محاولة استخلاص أى نتائج ذات مغزى من هذه السجلات المتعددة ، تنشأ ضرورة ثالثة هى تلخيص محتوياتها فى كشف واحد يبرز علاقاتها ببعضها البعض . وتتوقف عملية التلخيص هذه على الغرض من التحليل والمستوى الذى يتم عنده . فالملخصات المطلوبة للمسئول عن الفرع أو القسم تختلف عن الملخصات اللازمة للمستويات الادارية العليا فى المؤسسة . كذلك نجد أنه اذا كان المطلوب هو تقويم سياسة التوظيف يلزم اعداد كشف يبين فئات المستخدمين ونصيب كل منهم من ايرادات المؤسسة بالمقارنة بالانتاج . واذا كان الغرض هو مراجعة عملية التشغيل وجب اعداد كشف يبين المنفق على الموارد الانتاجية المختلفة والانتاج وتوزيعه . أما اذا دعت الحاجة الى تقدير المركز المالى للمؤسسة فى لحظة معينة فلا بد من جرد موجوداتها من مبانى وآلات ومواد وأموال وحقوق على الآخرين والمطلوبات منها للآخرين وما عهدوا اليها به من أموال ومواد . أى معرفة ما لديها من أصول وما عليها من خصوم . وبمقارنة هذا الكشف من وقت لآخر يمكن تقدير الكيفية التى تغيرت بها الأصول والطريقة التى أمكن بها تحقيق هذا التغير أو ما ترتب عليه من تغير فى الخصوم . وهكذا ...

هذه الكشوف التلخيصية والتحليلات التى تبنى عليها (وعلى البيانات الأخرى اللازمة) تعتبر فى الواقع العون الأساسى فى اتخاذ أى قرارات مستقبلة . ولكن كيف يمكن اتخاذ مثل هذه القرارات ؟ لو تصور الشخص أنه نتيجة لموقف معين عليه أن يختار بين عدد من القرارات الممكنة منتقيا أفضلها فعليه أن يتبين أثر كل منها فى موقفه . فعليه أن يتبين الى أى حد سوف تتأثر البنود المختلفة من ايراداته ومصروفاته ،

ثم الى أى حد سوف يتغير انتاجه وبالتالى أرباحه وهكذا . وعلى ذلك يجد نفسه بسبيل عمل تقدير لما يمكن أن تكون عليه حساباته المختلفة لو أنه اتخذ قرارا معينا (أو مجموعة معينة من القرارات) ، وبعبارة أخرى يقوم بعمل حسابات تصويرية عن المستقبل . وطبيعى أن هذه الحسابات التصويرية سوف تكون معقدة كلما زادت تفاصيلها ومن هنا تبرز أهمية عملية التجميع التى أشرنا اليها من قبل .

والفائدة من الالتزام بصورة الحسابات الماضية عند وضع التقديرات المستقبلة فى اطار من الحسابات التصويرية ، هى التأكد من أخذ جميع الجوانب الرئيسية فى الحسبان بحيث لا يتخذ القرار على أساس معالجة جزئية ، أو لا تتخذ مجموعة من القرارات يظهر فيما بعد أنها متضاربة . ومن الأمثلة المعروفة لهذا الأسلوب وأهميته فى اتخاذ القرارات المستقبلة ، الميزانية الحكومية العادية . فمن المعلوم أن الحكومة تقوم بتسجيل جميع مفردات ايراداتها ومصروفاتها وتنشرها فى شكل حساب ختامى يستخدم كوسيلة للرقابة الادارية والمالية ويساعد على توضيح موقفها أمام الشعب وممثليه ويعتمد عليه فى وضع تقديرات عن المستقبل تأخذ الشكل المعروف باسم الميزانية العامة .

فاذا امتدت نظرتنا لتشمل الاقتصاد القومى بجميع أفراده وهيئاته وليس فقط الجانب الادارى العام منه ، وجدنا أن الأمر يتطلب وضع حسابات " ختامية " ، هى المعروفة باسم الحسابات القومية التى تلخص نشاط الاقتصاد القومى فى فترة سابقة بطريقة موجزة لها مدلول على محدد (*) . وبجانب هذا فاذا كنا بصدد عملية تخطيط قومى شامل فانه لابد لنا من وضع ما يسمى بالميزانية القومية التى تضع أمامنا صورة لما يرتقب أن يترتب على تنفيذ الخطة فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

الصفات الأساسية للتعاملات الاقتصادية

ان التعاملات الاقتصادية لا تتم فى فراغ أو عزلة ، وانما تعنى عادة وجود طرفين لكل عملية ووجود شئ يكون موضوعا للتعامل . وعلى ذلك نستطيع أن نعتبر أن الوحدات الأساسية التى نستخدمها فى الدراسة هى :

(*) أنظر الاستعراض التاريخى لنشأة علم المحاسبة وعلم المحاسبة القومية فى " تبسيط النظرية العامة للمحاسبة القومية واستخداماتها " محاضرة للدكتور حسين عامر شرف فى الدورة التدريبية الأولى لمعهد التخطيط صفحات ١ ــ ٣ .

أ ــ الموارد الاقتصادية أى السلع والخدمات التى يمكن أن نتوسع فى مفهومها لكى تشمل العمل وغيره من العناصر الانتاجية باعتبارها تؤدى خدمات انتاجية ، ولكى تشمل أيضا النقود بأشكالها المختلفة .

ب ــ الوحدات التى نتعامل فى هذه الموارد . واذا تجاوزنا المستوى التفصيلى الذى يقف عند مستوى الفرد (أو المؤسسة الفردية أو الوزارة أو المشروع الاستثمارى) وجدنا أنه لابد من اجراء عملية تجميع للوحدات المتشابهة فى شكل قطاع يضم عددا من المفردات المتجانسة . ويتم هذا التجميع وفقا لعدة قواعد أهمها :

(١) الأساس الوظيفى : أى التمييز بين مجموعات المفردات وفقا للوظائف الاقتصادية التى تؤديها . مثل القطاع العائلى أو الحكومى أو الخارجى الخ ..

(٢) الأساس التنظيمى : أى التمييز بين مجموعات المفردات وفقا للنظم والقواعد التى تتحكم فى أشكالها من الناحية الوصفية : مثل قطاع الحكومة العامة وقطاع الحكومة المحلية أو قطاع الأعمال المنظم وقطاع الاعمال غير المنظم الخ ..

(٣) الأساس الانتاجى : أى التمييز وفقا لطرق الانتاج المتبعة أو نوع المنتجات مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة الخ ..

حـ ــ أنواع التعاملات : التى تتم بين هذه الوحدات ويكون موضوعها هو الموارد الاقتصادية المختلفة . ودراسة هذه التعاملات هى التى تهمنا هنا .

وأول مانلاحظه أن التعامل Transaction يكون له طرفان أحدهما آخذ أو مستلم والثانى معطى أو موزع وعادة يكون التعامل متصفا بالتقابل بحيث يعطى شئ مقابل شئ آخر . وهنا تبرز النقود كأداة صالحة للتداول فى ذاتها أو مقابل أى مورد آخر . هذا النوع من التعاملات الذى تتحقق فيه صفة التقابل هو المعروف باسم المبادلات . فالعامل يبذل جهده الذى هو عبارة عن خدمة انتاجية ويستحق مقابل ذلك أجرا أى عائدا لخدمته الانتاجية . كذلك صاحب العمل يؤدى خدمة انتاجية بالقيام بادارة مؤسسة ويحصل لنفسه على عائد أو دخل وهكذا ..

غير أن استحقاق هذا العائد أو استحقاق قيمة السلعة (لبائعها) لا يتطلب انتقال النقود الى مستحقها فى نفس اللحظة . فصاحب العمل يترك عادة النقود المستحقة له فى المؤسسة (أو يسحب ما يحتاجه من وقت لآخر) حتى يحين وقت اختتام فترة نشاط أعماله ويأخذ ما يكون متبقيا له أو يرد ما عليه . وبذلك نستطيع أن نتصور أنه يتسلم أرباحه بمجرد ادائه خدمته الانتاجية ثم يعرضها فى نفس الوقت لمؤسسته حتى يحين وقت الاستلام الفعلى . ونفس هذا القول ينطبق على الموظف الذى يقبض راتبه فى نهاية كل شهر ، فخلال الأسبوع الأول يكون قد بذل جهدا استحق عليه أجرا نتصور أنه أقرضه للمؤسسة التى يعمل بها حتى يأتى وقت الصرف .

ومثل هذه المعالجة تقتضيها ظروف الدفع الفعلى الذى وجد عمليا أنه من الأفضل تركيزه فى تواريخ محددة متباعدة كمجرد عطية تنظيمية . ولن يتأثر تحليلنا طالما أن فترة الدفع أصغر من الفترة المحاسبية ، فلو تم الدفع كل شهر فلن تظهر حركة الدائنية والمديونية هذه فى حساباتنا اذا أجريناها على أساس سنوى . أما اذا حدث أن تجاوزت الدائنية والمديونية الفترة المحاسبية فلا بد أن تظهر فى حساباتنا . والمهم هنا أن نذكر أنه عند تسديد هذه الديون فى المستقبل فلن يكون هذا دليلا على حدوث تعامل اقتصادى جديد يترتب عليه الدفع فى لحظة السداد ، والا نكون قد احتسبنا التعامل الأصلى مرتين : مرة فى وقت وقوعه فعلا ومرة أخرى عند السداد النقدى الذى لا يعنى أكثر من استبدال صك الدين (ولو كان اعتباريا لا وجود له) بمبلغ من النقود (*) .

هناك نوع آخر من التعاملات يربط أيضا بين طرفين ولكنه ينطوى على انتقال شىء بدون مقابل آخر أو ما يعرف باسم تحويلات تمييزا لها عن المبادلات . ومن أمثلتها الضرائب المفروضة على الدخول أو على السلع والاعانات التى تمنح للمنتجين أو المستهلكين ، والمعاشات والتعويضات ...

على أن المبادلات التى تتم فى فترة معينة لا يلزم أن تكون كلها مرتبطة بالنشاط الاقتصادى الانتاجى خلال نفس الفترة . فعملية شراء وبيع الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل كالأراضى الزراعية أو المبانى والآلات المستعملة والأوراق المالية لا تمثل أكثر من نقل ملكية هذه الأشياء من يد لأخرى دون خلق لطاقات جديدة تزيد فى ثروة المجتمع وان ساهمت فى زيادة ثروات الأشخاص أو حيازاتهم من أنواع معينة من الاصول .

(*) من المهم تذكر هذه الملاحظة دائما خاصة عند مناقشة الميزانيات الحكومية ، انتاجية كانت أو عادية .

التدفق الدائرى للحياة الاقتصادية :

يتضح من المناقشة السابقة أن التصرفات الاقتصادية تنطوى على انتقال مورد اقتصادى معين (بشرى — مالى — مادى — معنوى) من يد الى أخرى لكى يجرى عليه استخدام معين . ويمكن اذن تلخيص النشاط الاقتصادى من طريق تتبع هذه التصرفات واحدا بعد الآخر لتبين العوامل التى تحدد كلا منها والعلاقات التى تربطها ببعضها البعض . وسوف نعطى الآن صورة مبسطة لهذا النشاط .

(أ) لنبدأ من الخدمات الانتاجية التى يقدمها الأفراد . فنلاحظ أن كل فرد يمتلك واحدا أو أكثر من عناصر الأنتاج (العمل — الأرض — رأس المال — التنظيم) بصفته الشخصية أى باعتباره منتميا الى القطاع العائلى . وهو يعرض هذه الخدمات على المؤسسات الأنتاجية التى يطلق على مجموعها أسم قطاع الأعمال الذى يقوم بوظيفة الأنتاج وفى سبيل قيامه بهذه الوظيفة يقوم بطلب هذه الخدمات فالشخص الذى يمتلك مؤسسة ويديرها له صفتان : صفة المنتج الذى يستخدم عوامل الانتاج المختلفة (بما فيها جهوده الخاصة) لكى يقوم بأنتاج ناتج معين ، وصفة المستهلك الذى يسعى وراء الحصول على دخل لنفسه لينفقه على أغراضه الخاصة والعائلية . أما العامل فصفته الأساسية هى أنه مستهلك ، وهو وان ساهم فى العمليات الانتاجيه فانه لا يتخذ قرارات بشأنها وانما قراراته منصبه على الأستهلاك فقط .

(ب) مقابل هذا التدفق أو التيار من الخدمات الأنتاجية يوجد تدفق آخر يساويه فى القيمة ويعاكسه فى الاتجاه فى شكل عوائد عن الخدمات الانتاجية أودخول يحصل عليها الأفراد (أى القطاع العائلى) من قطاع الأعمال .

(جـ) والذى يجعل قطاع الأعمال راغبا فى أداء وظيفته الأنتاجية أن المنتجات التى يحققها يطلبها منه القطاع العائلى عند أدائه لوظيفته الأساسية وهى الأستهلاك . وعلى ذلك ينشأ تدفق جديد تنتقل فيه السلع والخدمات من قطاع الأعمال الى القطاع العائلى .

(د) ومقابل هذا التدفق ومساو له فى القيمة يوجد تدفق عكسى يمثل الأنفاق على المنتجات الذى يقوم به القطاع العائلى ويحصل عليه قطاع الأعمال مقابل مايقدمه من منتجات . ونلاحظ أن هذا الانفاق يمثل تصرفا من قبل الأفراد فى العوائد التى حصلوا عليها ، كما أن حصول المؤسسات عليه يجعلها قادرة على سداد قيمة الخدمات الأنتاجية التى قدمها الأفراد .

ويتضح من هذا مدى الترابط فى العلاقات الاقتصادية الأجمالية ، وهو الترابط الذى لا يظهر بالنسبة لمؤسسة واحدة أو فرد واحد ، وانما هو نتيجة مجموع تصرفات هذه الوحدات جميعا .

وقد أخذ هذا الترابط صفة دائريه : فلدينا الآن أربعة مقادير :

أ ـ الخدمات الأنتاجية ب ـ عوائد الخدمات الأنتاجية

جـ ـ المنتجـــات د ـ الانفاق على المنتجات (قيمتها)

ويتكون من كل من أ ، جـ حلقة دائرية سلعية تنتقل فيها الخدمات الانتاجية من القطـــاع العائلى الى قطاع الأعمال لتمكن الاخير من أداء وظيفة الأنتاج . ثم تنتقل المنتجات من قطـــاع الأعمال الى القطاع العائلى ليؤدى وظيفته الأستهلاكيه . وهذه الحلقة ممثلة بالحقلة الداخليـة فى الشكل التالى :

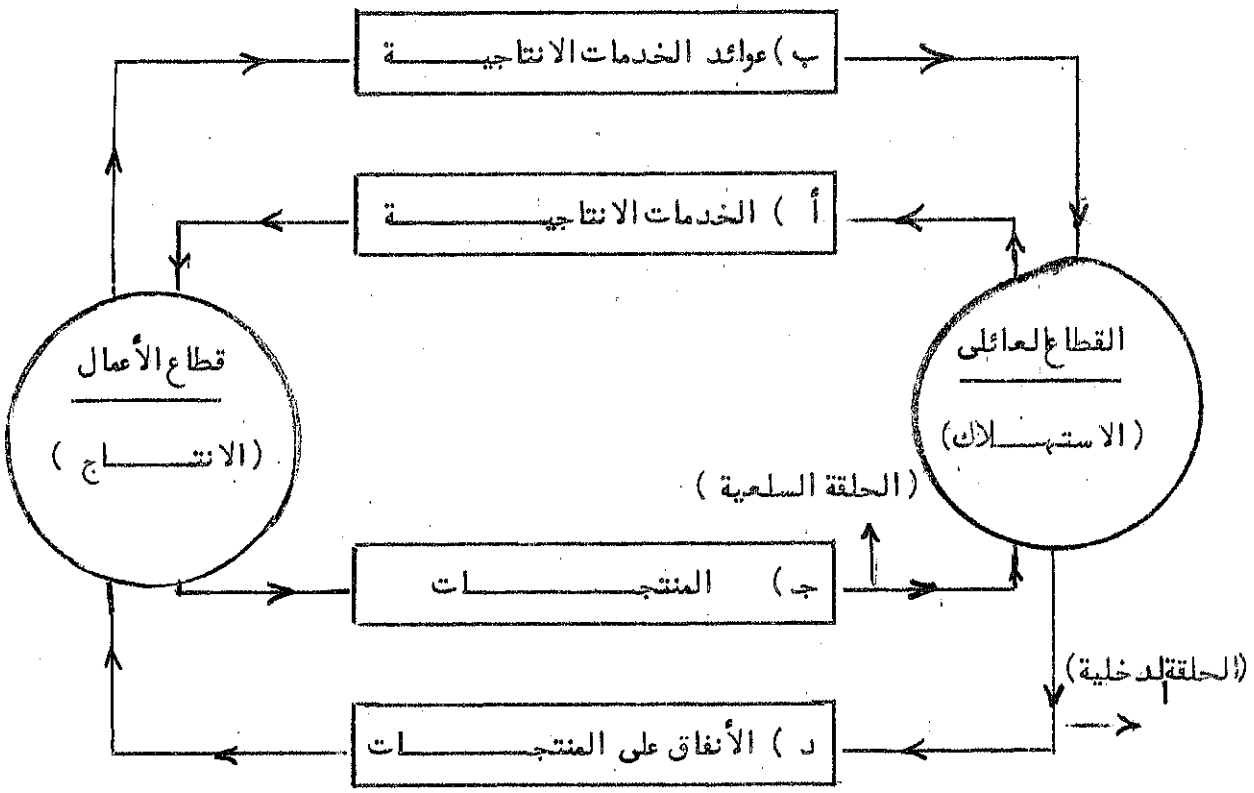

التدفق الدائرى المبسط للحيـــاة الاقتصاديـــة

مقابل هذه الحلقة توجد حلقة عكسية هى الحلقة الدخلية . وتمثل انتقال عوائد الخدمـــات الأنتاجية من قطاع الأعمال الى القطاع العائلى ثم انتقال الأنفاق على المنتجات من العائلى الـــى الأعمال . وعلى ذلك يمكن دراسة أحدى الحلقتين فقط لتفسير الاثنين معا . وسنهـــتم بالحلقـة الدخلية خاصة لأنها مقاسة بوحدات متجانسة هى النقود عادة .

وبديهى أن هذا التمثيل لم يقصد به سوى التبسيط لاظهار القاعدة الأساسية وهى الترابط فى العلاقات الأقتصادية ، وأبراز صفة أخرى هى ضرورة التوازن فى هذه التعاملات . فلا بد أن يكون حجم الخدمات الأنتاجية مساو لحجم المنتجات وبالتالى تكون قيمة العوائد مساوية لقيمة الأنفاق . لان حدوث اختلاف يجعل المستهلكين عاجزين عن شراء كل المنتجات أو يجعل المنتجين غير قادرين على سداد قيمة الخدمات الأنتاجية التى استخدموها فى الأنتاج .

هناك صفة أخرى تظهرها هذه الصورة المبسطة وهى ماذكرناه من قبل من وجود طرفين لكل تعامل : أحدهما دائن والآخر مدين . فالقطاع العائلى نتيجة أدائه الخدمات الأنتاجية (التدفق السلعى) يصبح دائنا بمايستحقه عليها من عوائد . ويكون قطاع الأعمال مدينا بهذا المبلغ . ومن جهة أخرى فان قطاع الأعمال نتيجة توفيره المنتجات للمستهلكين يكون دائنا بقيمتها بينما القطاع العائلى مدينا بها .

ولهذه الخاصية الأخيرة أهمية تنوى من حيث أنها تمكننا من تطبيق القواعد المحاسبية وبالذات فكرة القيد المزدوج أى تسجيل كل تعامل مرتين الأولى فى جانب " الموارد " الخاص بالقطاع الدائن والأخرى فى جانب " الاستخدامات " للقطاع المدين . وهنا نجد طريقتين لعرض هذه الفكرة أى لتكوين الأطار المحاسبى .

الطريقة الأولى هى طريقة المصفوفة أو الجدول المزدوج . لنفرض فى المثال السابق أن الخدمات الأنتاجية قيمتها ١٠٠ جنيه . اذن قيمة الانتاج ١٠٠ والعوائد أيضا ١٠٠ . ولابد من أنفاق نفس المبلغ للحصول على هذا الانتاج لغرض الأستهلاك . والجدول التالى يلخص شقى التدفق الدائرى .

جدول (١) مصفوفة التدفق الدائرى المبسط

أيرادات (القطاع البائع)	مدفوعات (القطاع المشترى)		مجموع الايرادات (الموارد)
	الاعمال	العائلى	
الأعمالى	—	١٠٠ (استهلاك)	١٠٠
العائلى	١٠٠ (عوائد)	—	١٠٠
مجموع المدفوعات	١٠٠	١٠٠	٢٠٠

فى هذا الجدول يسجل كل رقم أمام قطاعين أحدهما بائع والأخر مشترى . وهذا يحقق فكرة ازدواج القيد . وفى نفس الوقت نجد أن مجموع كل عمود = مجموع السطر المناظر أى أن مجموع الموارد = مجموع الاستخدامات وهذه هى خاصية التوازن التى تضمن لنا مراجعة التسجيل المحاسبى الذى قمنا به ، والتى ستصبح فيما بعد أداة قوية عند تكوين الميزانية القومية .

الطريقة الثانية هى طريقة الحسابات الخاصة بالقطاعات . وهذه هى الطريقة المألوفة فى علم المحاسبة . فاذا نظرنا الى قطاع الأعمال أمكننا تكوين حساب خاص به من العمود والسطر الخاصين به فى الجدول السابق :

حساب قطاع الأعمال (الأنتاج)

الاستخدامات	جنيه	الموارد	جنيه
مشتريات خدمات أنتاجية من القطاع العائلى .	١٠٠	مبيعات سلع وخدمات الى القطاع العائلى	١٠٠
	١٠٠		١٠٠

بالمثل فان حساب القطاع العائلى يظهر كالشكل الآتى :

حساب القطاع العائلى (الأستهلاك)

الأستخدامات	جنيه	الموارد	جنيه
مشتريات سلع وخدمات من قطاع الأعمال .	١٠٠	مبيعات الخدمات الانتاجية الى قطاع الأعمال .	١٠٠
	١٠٠		١٠٠

ومن الممكن أن نتصور فى الواقع أن البيانات تسجل أولا فى هذه الحسابات المنفصلة بحيث يمكن تسجيلها فيما بعد فى المصفوفة على سبيل التلخيص والعرض المبسط . وهذا يقودنا الى ظاهرة ملحوظة فى المصفوفة هى أن الخانات " القطرية " خالية . فالحسابات التى لدينا " قومية "

وليست خاصة بأفراد أو مؤسسات فردية بالرغم من أن البيانات توجد لدينا أصلا فى هذه الصورة الفردية · وعلى ذلك لابد من تجميع هذه الحسابات لكى يظهر حساب موحد لكل قطاع ·

عملية التجميع :

لنفرض أن لدينا ثلاثة مؤسسات فقط يتكون منها قطاع الأعمال أحداهما زراعية والثانية صناعية والثالثة تجارية · ولنفرض أن المؤسسة الزراعية استخدمت الخدمات الأنتاجية الآتية :

ماقيمته	٣٠ جنيه	عمل (أجور)
"	١٠ جنيه	أيجار أرض (ربح)
"	١٠ جنيه	تنظيم (ربح)

وبذلك تكون قيمة الأنتاج هى ٥٠ جنيه · وهذا الأنتاج غير صالح للأستهلاك النهائى · فتبيعه هذه المؤسسة الى المؤسسة الصناعية التى تقوم بالآتى :

٥٠	جنيه	ثمن مواد أولية (سبق حسابها) من الزراعة
٢٠	جنيه	عمل (أجور)
١٠	جنيه	تنظيم (ربح)
٥	جنيه	للأرض والمبانى (ربح)
٥	جنيه	لرأس المال (فوائد)
٩٠	جنيه	جملة الأنتاج

ولكن هذا الانتاج مازال بعيدا عن متناول المستهلكين ولابد من قيام المؤسسة الثالثة التجارية بأيصاله للمستهلكين · وفى سبيل ذلك تتكلف الآتى :

٩٠	جنيه	مشتريات من الصناعية (سبق حسابها)
٤	جنيه	أجور
٣	جنيه	أرباح
١	جنيه	ربح
٢	جنيه	فوائد
١٠٠	جنيه	جملة الأنتاج

هذه المائة هى التى يدفعها المستهلك النهائى . ولكن لو جمعنا انتاج هذه المؤسسات لوجدنا أنه ٥٠ + ٩٠ + ١٠٠ = ٢٤٠ جنيه . الواقع أنه من الممكن أن نعتبر هذه القيمة هى قيمة الأنتاج الكلى ولكن فيها مبلغان متكرران هما ٥٠ جنيه ، ٩٠ جنيه اللذان تبادلتهما المؤسسات الانتاجية فيما بينها بحيث لم يخرجا من نطاق الاعمال . بعكس الناتج النهائى أى ١٠٠ الذى باعه قطاع الأعمال (كوحدة) الى القطاع العائلى . وعلى ذلك يمكن اعتبار مبلغ ٥٠ ، ٩٠ بمثابة مستلزمات أنتاج للمؤسستين الثانية والثالثة أو استهلاك وسيط (أى غير نهائى) لمنتجات المؤسستين الأولى والثانية . ولا يدخلان لذلك فى حساب الناتج الأجمالى لقطاع الأعمال فى جملته .

والسبب فى هذا أننا اذا خصصنا حسابا مستقلا لكل مؤسسة فسيظهر مبلغ ٥٠ جنيه فى جانب موارد المؤسسة الأولى ويظهر فى نفس الوقت فى جانب استخدامات المؤسسة الثانية . وبالمثل بالنسبة لمبلغ ٩٠ جنيه كما يظهر من الحسابات التالية .

حساب المؤسسة الأولى (الزراعية)

استخدامات	جنيه	موارد	جنيه
مشتريات خدمات أنتاجية من القطاع العائلى	٥٠	مبيعات منتجات زراعية الى المؤسسة الصناعية	٥٠
	٥٠		٥٠

حساب المؤسسة الثانية (الصناعية)

	جنيه		جنيه
مشتريات من المؤسسة الزراعية	٥٠	مبيعات منتجات صناعية الى المؤسسة التجارية	٩٠
مشتريات خدمات أنتاجية من القطاع العائلى	٤٠		
	٩٠		٩٠

حساب المؤسسة الثالثة (التجارية)

استخدامات	جنيه	موارد	جنيه
مشتريات من المؤسسة الصناعية	٩٠	مبيعات منتجات نهائية الى القطاع العائلى	١٠٠
مشتريات خدمات أنتاجية من القطاع العائلى .	١٠		
	١٠٠		١٠٠

وعلى ذلك عند تكوين الحساب الموحد نجمع كل البنود التى خرجت خارج قطاع الأعمال وهى فى جانب الأستخدامات ٥٠ + ٤٠ + ١٠ = ١٠٠ وفى جانب الموارد ١٠٠ . أما باقى البنود فانها تظهر مرة فى الجانب المدين وأخرى فى الجانب الدائن للقطاع الموحد ولذلك فانها تلغى بعضها بعضا .

على أننا نلاحظ أن تسجيل الخدمات الانتاجية تم بصورة أجمالية بينما أننا قد نحتاج الى معرفة تفاصيل كل منها . لذلك تجمع استحقاق كل نوع من هذه الخدمات على حدة ونسجله فى الحساب الموحد :

حساب قطاع الأعمال (الموحد)

استخدامات	جنيه	موارد	جنيه
أجور	٥٤	مبيعات سلع وخدمات الى القطاع العائلى	١٠٠
ريع	١٦		
فوائد	٧		
أرباح (يمكن اعتبارها رصيد)	٢٣		
	١٠٠		١٠٠

وفى هذه الصورة الجديدة ظهرت لنا حقيقة جديدة هى أن أصحاب الأعمال تكلفوا مبلغ ٧٧ جنيه فى شكل أجور وريع وفوائد لعناصر الأنتاج الأخرى وحققوا مبيعات قيمتها ١٠٠ جنيه وبذلك وجدوا أنهم يحصلون على دخل خاص بهم قدره ٢٣ جنيه (بمقتضى قاعدة الموازنة) فى شكل أرباح . ومن هنا جاز اعتبار هذه الارباح كرصيد قد يكون موجبا فى حالة المكسب أو سالبا فى حالة الخسارة .

هناك حقيقة أخرى تتضح من هذا الجدول الأخير ، وهى أننا لو عرفنا الأنصبة الموزعة على كل عنصر من العناصر فان مجموعها يعطى الدخل القومى . كما أن هذا الدخل يساوى فى الواقع الأنفاق القومى النهائى (أى المنتاج النهائى بعد استبعاد الأنفاق الوسيط) .

كذلك بمراجعة الحسابات الفردية نجد أن قيمة الدخل يمكن تقديرها كالاتى :

أولا : فى المؤسسة الأولى (التى لم تحتج الى شراء خامات) تولد دخل قدره ٥٠ جنيها

ثانيا : فى المؤسسة الثانية زادت قيمة الأنتاج من ٥٠ الى ٩٠ أى أن هناك قيمة مضافة قدرها ٤٠ ج نشأت من مساهمة عناصر الأنتاج المقدمة من القطاع العائلى والتى تسمى عناصر أنتاج أولية لأنها لم تكن نتيجة لأنتاج قطاع الأعمال فى الفترة الحالية وعلى هذا الأساس تسمى المواد الاولية (٥٠ جنيه) أحيانا باسم عناصر الأنتاج الثانوية .

ثالثا : فى المؤسسة الثالثة زادت قيمة الأنتاج من ٩٠ الى ١٠٠ أى أن القيمة المضافة ١٠ وبذلك تكون مجموع القيمة المضافة = ٥٠ + ٤٠ + ١٠ = ١٠٠ = الدخل .

نستنتج من كل هذا أن لدينا ثلاثة طرق لقياس الدخل :

(أ) الأولى عن طريق الأنفاق النهائى (التدفق د)

(ب) الثانية عن طريق الأنصبة الموزعة (التدفق ب)

(جـ) الثالثة عن طريق القيمة المضافة (أو المصدر الصناعى)

والطريقة الثالثة هى الطريقة الشائعة لأنها تعتمد على بيانات الأنتاج وهى أكثر توفرا من بيانات الأنفاق أو التوزيع . (أنظر كتاب الخطة القسم الثانى) .

بقيت ملاحظة أخيرة وهى أن التفاصيل المبينة فى الصورة الأخيرة لقطاع الأعمال لا يسهل بيانها فى المصفوفة الا اذا تعددت البنود فى كل خانه وكتبنا داخل كل خانه معنى كل بند وهذا يذهب الفائدة الأساسية منها وهى تلخيص المعاملات بصورة واضحة ومتجانسة . ولهذه الملاحظة أهميتها فى المناقشة التالية .

والمثال الذى استخدمناه حتى الآن مبسط غرضه توضيحى فقط . فاذا انتقلنا الى الحياة العملية وجدنا أنه لابد من زيادة شموله من ناحيتين :

(أ) الأولى هى القطاعات

(ب) والثانية هى تفاصيل التعاملات .

القطاعات الرئيسية :

اقتصرنا حتى الآن على قطاعين · غير أن أى اقتصاد واقعى يضم قطاعين آخرين لا يمكن تجاهلهما : الأول هو القطاع العام · ومعلوم أن هذا القطاع له نوعان من النشاط الأول أدارى محض والثانى أنتاجى · فاذا تذكرنا أن معيار الفصل هو المعيار الوظيفى وليس التنظيمى فاننا لا نجد مبررا للتمييز بين قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام باعتبار أن الأثنين يقومان بنشاط أنتاجى ويخضعان فيه لنفس قواعد التصرف التى مرجعها أولا الربح (وان تدخلت العوامل الأجتماعية بصور مختلفة عند تحديد السعر النهائى) · ولذلك اذا اعتبرنا قطاع الأعمال يضم النوعين فان القطاع العام يقتصر على قطاع الأدارة الحكومية ·

والقطاع الثانى هو العالم الخارجى · وهذا القطاع يضم غير المقيمين بالدولة سواء كانوا حكومات أجنبية أو مؤسسات أعمال أجنبية أو أفراد أجانب ومن المنطق تجميع هؤلاء جميعا فى قطاع واحد لان علاقاتهم بالاقتصاد القومى متشابهة مع بعضها البعض ولكنها مختلفة عن أى من قطاعات الاقتصاد القومى السابقة ·

بقى قطاع أخير لا يمكن اعتباره قطاع بالمعنى السابق ولكنه يدرج فى الحسابات على أنه قطاع وان قام أصلا بغرض الموازنة ، وهو قطاع تكوين رأس المال · فمن المعلوم أنه لكى ينمو الأقتصاد القومى لابد من تعزيز قواه الأنتاجية وأحد هذه القوى رأس المال بالمعنى الحقيقى وليس النقدى ونقصد به مالديه من آلات ومعدات ومبانى الخ ···· أو من سلع (أنتاجية كانت أو استهلاكية) يمكنه التصرف فيها فى المستقبل · فالمبانى والمعدات تعتبر أصولا ثابته يمكن استغلالها سنة بعد الأخرى لاغراض المستقبل وهى لا تستهلك خلال الفترة المحاسبية ولذلك تعتبر رأس مال ثابت غير أن الاقتصاد القومى يحتاج فى تسيير أموره الى الأحتفاظ بمخزون سلعى من السلع التى لا تتعرض للعطب السريع حتى يواجه الطوارئ والأحتياجات الأنتاجية لمراحل الأنتاج المتتالية · وكل زيادة فى هذين النوعين هى بمثابة تكوين لرأسمال جديد وجزء من هذا التكوين يكون لازما لما استهلك من الأصول الموجودة من قبل أو مايسمى باهتلاك رأس المال ·

وعلى ذلك فعندما يقوم أفراد القطاع العائلى بشراء السلع والخدمات ، يقتصرون على السلع والخدمات الأستهلاكية وبذلك تبقى لدى قطاع الأعمال أدوات الأنتاج المنتجة حديثا · فضلا عن ذلك فانهم قد يشترون سلعا استهلاكية اقل أو أكثر من الذى انتج خلال نفس السنة · وبذا يتأثر المخزون

بهذا الفرق · ومن جملة هذين العنصرين تبقى لدى المنتجين سلع لم تستخدم كاستهلاك وسيط (أى للأغراض الأنتاجية الجارية) أو كاستهلاك نهائى ، فترحل الى هذا الحساب الاعتبارى · وفى نفس الوقت نظرا لعدم التزام كل قطاع بأنفاق موارده بالضبط على السلع والخدمات لأغراض الأستهلاك النهائى (حكوميا كان أو عائليا أو تصديرا للخارج) فانه سوف يتبقى لدى كل قطاع فائض أو عجز بين الموارد والاستخدامات ، فى شكل رصيد للاستخدامات هذا الرصيد يعتبر ادخارا بالنسبة للقطاعات المحلية ويسجل فى هذا القطاع الأعتبارى ·

ولنأخذ كمثال مصفوفة التدفقات الدخلية فى الجمهورية العربية سنة ١٩٥٤ المبينة فى جدول (٢) ؛

جدول (٢) مصفوفات التدفقات الدخلية للجمهورية العربية سنة ١٩٥٤

(باعتبار الناتج القومى = ١٠٠٠)

ايرادات قطاع	مدفوعات قطاع				مجموع الأيرادات
	الاعمال	العائلى	الحكومى	الخارجى	تكوين رأس المال	
الأعمال	—	٧٣٦	١٥١	١٧٨	١١٩	١١٨٤
العائلى	٧٨٩	—	١٣	—	—	٨٠٢
الحكومى	١٤٨	٢٠	—	—	—	١٦٨
الخارجى	١٨٤	—	—	—	٦-	١٧٨
تكوين رأس المال	٦٣	٤٦	٤	—	—	١١٣
مجموع المدفوعات	١١٨٤	٨٠٢	١٦٨	١٧٨	١١٣	

هذا الجدول يمثل نسب المعاملات باعتبار أن الناتج القومى = ١٠٠٠ بالضبط · وأى سطر من سطوره يمثل ايرادات قطاع معين من القطاعات المختلفة ثم مجموع هذه الايرادات أما العمود المناظر فيمثل مدفوعات هذا القطاع الى باقى القطاعات وفى النهاية مجموع هذه المدفوعات · والايرادات التى تستحق لقطاع تأتى مقابل خدمات وسلع قدمها هذا القطاع الى الباقين · وبالعكس فان المدفوعات تستحق عليه مقابل سلع وخدمات حصل عليها من الآخرين ·

فقطاع الاعمال مثلا حصل على ٧٣٦ من المستهلكين مقابل سلع وخدمات باعها لهم وحصل على ١٥١ (أو ربما استحق له ١٥١ وحصل فى خلال السنة على مدفوعات نقدية أقل أو أكثر وفقا لاسراع أو ابطاء الحكومة فى سداد مايستحق عليها للمقاولين ورجال الاعمال) مقابل سلع وخدمات باعها للحكومة (وانتقلت منه فعلا اليها) وهكذا . أما اذا نظرنا الى العمود الاول وجدنا أن قطاع الاعمال اشترى من القطاع العائلى ماقيمته ٧٨٩ وذلك من الخدمات الانتاجية . وجزء من هذا المبلغ أجر نظير عمل العمال وأرباح لرجال الاعمال حصلوا عليها لانفسهم (كمستهلكين) . وقام رجال الاعمال أيضا بدفع ١٤٨ الى الحكومة فى شكل ضرائب غير مباشرة وضرائب مباشرة على أرباح المؤسسات ثم يدفع ٨٤ الى باقى دول العالم مقابل واردات حصلوا عليها لصالح الاقتصاد القومى وهذا وعلى ذلك لو وضع السطر الاول رأسيا بجانبه العمود الاول لكان لدينا حساب من جانبين هو حساب قطاع الاعمال . ونظرا لضرورة توازن جانبى الحساب فان مجموع السطر لابد أن يساوى مجموع العمود وهى القاعدة العامة فى هذا الجدول ونلاحظ أن مجموع العمود الاول هو ١٠٠٠ (الناتج القومى) + ١٨٤ (الواردات) = ١١٨٤ ، وهذا يمثل مجموع موارد المجتمع من سلع وخدمات .

ولو نظرنا الى الحساب الاعتبارى الذى أضفناه باسم حساب تكوين رأس المال وجدنا أن ايراداته هى فى الواقع المدخرات التى استطاع كل قطاع أن يحتجزها . فلدينا ٦٣ ادخرها قطاع الاعمال فى شكل أرباح محتجزة ، ٤٦ ادخرها القطاع العائلى بعد أن اشترى حاجاته من الاستهلاك (٧٣٦) ودفع ماعليه من ضرائب (٢٠) وأخيرا ٤ ادخرها القطاع الحكومى فى معاملاته الجارية (بعد استبعاد قطاع الاعمال الحكومى واقتطاع المعاملات الرأسمالية) . أى أن المدخرات المحلية هى ٦٣ + ٤٦ + ٤ = ١١٣ .

مقابل ذلك نجد أن قطاع الاعمال بقى لديه بعد المعاملات الاخرى ذات الطبيعة الاستهلاكية ماقيمته ١١٩ . بعضها بيع داخل هذا القطاع وبعضه البعض (بعد أن انتج فى مكان مامنه أو استورد من الخارج) وبعضها لم يتم بيعه فأضيف الى المخزون حيث أنتج ، وعلى هذا فان هذا الرقم يعطى اجمالى الاستثمار المحلى (وليس المستثمر بعمله محلية لان بعضه مستورد كما رأينا) . وهو يختلف عن الادخار المحلى بما يساوى العجز فى ميزان المعاملات الخارجية أى زيادة الواردات على الصادرات بمقدار ٦ . وهذا يعتبر استثمار سالب لانه ينقص مالدينا من استحقاقات (أو أصول) على الخارج .

استخدامات جداول التدفقات الدخلية :

يتضح مما سبق أن جداول التدفقات لها عدة استخدامات هامة لاغراض الدراسات التخطيطية :

أ — فهى تبين لنا أولا هيكل الاقتصاد القومى أو تركيبه . فنظرة الى الجدول السابق تبين أهمية الدور الذى يلعبه كل قطاع ونسبة كل نوع من المعاملات الى الباقين .

ب — وهى بالتالى تساعد على بيان الاختلافات فى هذا الهيكل سواء بين وقت وآخر وهو مايهم المخطط عند تتبع آثار الخطة ومقارنتها بالماضى . أو بين بلد وآخر . فمن الممكن أن نقارن الجدول السابق بجدول (٣) الذى يلخص التدفقات البريطانية فى نفس السنة ١٩٥٤ .

جدول (٣) جدول التدفقات الدخلية البريطانية ـ ١٩٥٤

(الناتج القومى = ١٠٠٠)

ايرادات قطاع	مدفوعات قطاع					مجموع الايرادات
	الاعمال	العائلى	الحكومى	الخارجى	تكوين رأس المال	
الاعمال	=	٦٦٨	١٧٤	٢٣٤	١٤٦	١٢٢٢
العائلى	٧١٤	=	١٠٠	—	—	٨١٤
الحكومى	١٨٦	٩٩	=	—	—	٢٨٥
الخارجى	٢٢٢	—	—	=	١٢	٢٣٤
تكوين رأس المال	١٠٠	٤٧	١١	—	=	١٥٨
مجموع المدفوعات	١٢٢٢	٨١٤	٢٨٥	٢٣٤	١٥٨	=

هذا الجدول يبين أهمية الدور الذى تلعبه الحكومة والتجارة الخارجية عما هو الحال عندنا فالحكومة تحصل من الافراد على ٩٩ فى شكل ضرائب وتعطيهم ١٠٠ فى شكل اعانات وتحويلات . كما أن نسبة الصادرات هنا تبلغ ٢٣٫٤ ٪ الى الناتج القومى مقابل ١٧٫٨ ٪ عندنا وهكذا .

جـ ـ ومن التطبيقات الهامة استخدام هذه الجداول كأساس لتكوين النماذج الاقتصادية التخطيطية ونضرب لذلك مثلا بسيط . فلو فرضنا أننا أردنا زيادة استهلاك الافراد فى جدول (٣) من ٧٣٦ الى ٧٨٠ مثلا فاننا لا نستطيع فى نفس الوقت أن نزيد مدخراتهم أو نبقيها على حالها ما لم نزد دخل الأفراد عن مستواه الحالى (٨٠٢) ولكن هذا يتطلب (لو نظرنا الى السطر المناظر) أن نزيد الاعانات الحكومية أو زيادة دخولهم من قطاع الأعمال (فى شكل أجور وأرباح وهكذا) وهذا بدوره يتطلب زيادة الانتاج وهلم جرا . فوجود العلاقات القائمة بين الاجماليات التى يبينها هذا الجدول على بساطته يعتبر الى حد كبير متحكما فى تصرفات المخطط ، وهو اذا تجاهلها تعذر عليه تحقيق خطته .

د — ومن الواضح أن كل واحد من هذه الاغراض يهتم ببيان نواح معينة من المعاملات القومية ففي الجدول السابق مثلا أهملنا المعاملات التى تقع داخل كل قطاع . وقد يكون من المهم بيان هذه المعاملات مما يقتضى تقسيم كل قطاع من هذه القطاعات الى عدد من القطاعات الجزئية . فمثلا يمكن تقسيم قطاع الاعمال الى زراعة وصناعة وخدمات كما يمكن تقسيم القطاع العائلى الى عمال وغيرهم ممن يستحقون أجورا ومرتبات أو أرباح (أو عوائد حقوق التملك بوجه عام) وهكذا . كذلك اذا أردنا بيان تفاصيل الاستثمار أمكن تقسيم قطاع تكوين رأس المال الى القطاعات الانتاجية والحكومية والمستهلكين ... الخ كذلك نظرا لان طبيعة العمليات التى تحقق بها ايرادات كل قطاع تختلف عن تلك التى تترتب عليها مدفوعاتها ، فان من الممكن أن يختلف تقسيم سطور الجدول عن تقسيم أعمدته وسوف تتاح لنا فرصة دراسة صور أخرى من هذا الجدول عند دراسة الأقسام التفصيلية للتعاملات .

أنواع الحسابات والمعاملات

ترتب على المعالجة السابقة (فى شكل مصفوفة) أننا اضطررنا لادماج جميع المعاملات بين القطاعات فى أرقام اجمالية لا تفرق بين التعاملات المختلفة أو الحوافز التى تدفع اليها . ومثل هذا الادماج له أثره فى فاعلية التحليل الاقتصادى اللازم للعمليات التخطيطية . وقد رأينا فى المثال المبسط أنه يمكن عند تكوين الحسابات الخاصة لكل قطاع أن نظهر هذه التفصيلات بشكل أدق . غير أننا ما زلنا نفتقر الى معيار محدد لهذا التفصيل .

لذلك لابد أن نبدأ بتحديد أنواع الحسابات التى يمكن ابرازها لكل قطاع من القطاعات المحلية . فنلاحظ أننا فى المثال المبسط قد فرقنا بين وظيفتين اقتصاديتين أساسيتين أضيفت لها فيما بعد وظيفة ثالثة . هذه الوظائف هى :

١ — الانتاج الذى يتطلب تجميع الموارد الاقتصادية بشكل معين للحصول على منتجات .
٢ — الاستهلاك الذى ينطوى على تخصيص الموارد المتاحة لكل قطاع لأغراض التصرف النهائى الجارى .
٣ — الاستثمار وهو عبارة عن توجيه جانب من موارد المجتمع للأغراض المستقبلة .

من هذا التقسيم يمكن القول أن كل قطاع من القطاعات التى لدينا يمكن أن يساهم فى واحد أو أكثر من هذه الوظائف . ومن هنا نشأت الفكرة التالية : أننا اذا كنا نريد أن ندرس الكيفية التى تؤدى بها هذه القطاعات وظائفها فعلينا أن نميز بين ثلاثة أنواع من الحسابات :

أ) حسابات الانتاج ٠

ب) حسابات التخصيص ٠

حـ) حسابات رأس المال ٠

ونلاحظ أن حساب الانتاج يكون قاصرا على قطاع الأعمال ٠ بينما أن حسابى التخصيص ورأس المال يمكن أن يظهرا لأى من القطاعات المحلية الثلاث (الأعمال ـ العائلات ـ الادارة العامة) ٠

فاذا نظرنا الى مجموعة التعاملات التى ترتبط بهذه الحسابات وجدنا أنها تتلخص فى الآتى :

أ) مجموعة معاملات سلعية : وتشمل الانتاج والواردات والتصرف فيهما اما بالاستهلاك أو الاستثمار أو التصدير ٠ أى عناصر الموارد والاستخدامات السلعية (بما فى ذلك الخدمات) مجمعة كلها معا ٠ ويلاحظ أننا طالما استبعدنا الاستهلاك الوسيط من جانب الاستخدامات فيجب استبعاده أيضا من جانب الموارد وبذا نستعيض عن الانتاج الكلى بالقيمة المضافة ٠

ب) مجموعة المعاملات الدخلية : وتشمل العناصر الخاصة بعوائد عوامل الانتاج :

١ ـ الأجور والمهايا وما فى حكمها وتشمل

ـ الاجور والمهايا النقدية والعينية

ـ أقساط التأمين الاجتماعى

٢ ـ الفوائد والأرباح وتشمل

ـ الفوائد المترتبة على النشاط الانتاجى

ـ صافى كوبونات الشركات المساهمة

ـ مكافآت أعضاء مجالس الادارة

ـ الأرباح الناشئة فى قطاع الأعمال الحكومى

ـ الأرباح الناشئة فى قطاع الأعمال الخاص

ويلاحظ أن بعض الأرباح يحتجز فى قطاع الأعمال ولا يوزع ولذا نقتصر فى هذا الجزء على ادراج الأرباح المحولة من قطاع الأعمال الحكومى الى قطاع الادارة والأرباح المحولة من قطاع الأعمال غير المنظم الى القطاع العائلى ٠

ج) مجموعة المعاملات التحويلية : — وتشمل المبالغ التى تنتقل من قطاع لآخر بدون مقابل مباشر

- أقساط التأمين على الحياة
- التعويضات الاجتماعية
- التعويضات عن التأمينات العامة
- تعويضات التأمين على الحياة
- تعويضات مختلفة أخرى
- التبرعـــات
- الديون المعدومـة
- اعانات الانتاج
- الاعانة الحكومية للأفراد والهيئات التى لا تهدف لربح
- الاعانات الرأسمالية من قطاع الادارة الى قطاع الأعمال الحكومى
- المعاشات والمكافآت
- الرسوم الجمركية بما فيها رسم الانتاج على الواردات
- الضرائب غير المباشرة
- الرسوم على الانتاج المحلى
- الرسوم الأخرى والمدفوعات الأخرى للادارة
- الضرائب المباشرة
- المصروفات والايرادات من العالم الخارجى
- تداول الاصول المستعملة

د) الأرصدة : وهذه ناشئة من أن المعاملات فى كل قطاع أدرج فيها ماخرج منه الى آخرين أمـــا الأشياء التى احتجزت فيه والتى تمثل فى الواقع المدخرات فهى تدرج هنا وتشمل :

- اجمالى أرباح الأنتاج
- الأرباح المحتجزة فى قطاع الأعمال
- ادخارات القطاع العائلى
- فائض عمليات الادارة الحكومية الجارية .

هـ) الأقراض والأقتراض أو بوجه عام مجموعة المعاملات المالية ·

وهذه تمثل طرق التصرف فى المدخرات بالأقراض أو الاقتراض أو سداد أو استرداد القروض السابقة ومن الممكن اذا توفرت البيانات أن تعطى هذه المعاملات صورة مفصلة لعمليات التمويل فى الدولة · وتشمل هذه المعاملات :

- أقساط استهلاك القروض
- الأقتراض وسداد القروض
- الأقتراض واسترداد القروض ·

الحسابات المصرية لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ :

على أساس التقسيم المبين من قبل لكل من القطاعات والحسابات والمعاملات أمكن تجميع بيانات النشاط الأقتصادى لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ فى الجداول المبينة بالقسم العاشر من كتاب الخطة الخمسية · ومن الممكن عرض هذه البيانات بعدة طرق ·

فالطريقة الأولى للعرض هى عمل الحسابات الخاصة لكل قطاع على حدة وهذا مبين فى الجداول رقم (٧٦) الى (٩٠) من كتاب الخطة · والطريقة الثانية هى تلخيص جميع بيانات هذه الجداول فيما يسمى بالجدول الأقتصادى المختصر كما هو الحال فى جدول (٧٤) الذى يعتبر صورة قائمة بذاتها لجميع جوانب النشاط الأقتصادى فى الدولة · وبالمثل يعتبر الجدول الأقتصادى المختصر لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ (جدول ٧٥) صورة متكاملة لجميع الآثار المترتبة على تنفيذ الخطة الخمسية ·

ومن الممكن أن نعرض نفس هذه النتائج دون التمييز بين الحسابات المختلفة لكل قطاع كما هو الحال فى جدولى (٧٢) ، (٧٣) · وواضح أن هذا يعنى تسجيل جميع المعاملات بغض النظر عما اذا كانت متولدة عن النشاط الأنتاجى أو الأستهلاكى أو الأستثمارى · ولذلك فان هذين الجدولين يلخصان الأيرادات والمصروفات لكل قطاع أيا كان مصدرها ·

كما أنه من الممكن تلخيص البيانات بصورة المصفوفة مع التفرقة بين مجموعات المعاملات أو المعاملات نفسها بالتفصيل · وبين الجدول الآتى (رقم ٤) مصفوفة التدفقات الدخلية الواردة فى جدول (٧٤) مع بيان مجموعات المعاملات · ومن الممكن أن نعطى تفاصيل كل مجموعة بالرجوع الى الجدول الأقتصادى المختصر ·

جـــدول رقـم (٤)

مصفوفة التدفقات الدخليـــة لســـــنة ١٩٥٩/١٩٦٠

الايـــرادات حسب حسابات القطاعات ومجموعات المعامـلات	الأنفـــاق							مجمـــوع الايرادات
	حساب الانتاج لقطاع الاعمـال	حساب التخصيص لقطاع			العالم الخارجي	حساب رأس المـال		
		الاعمال	العائلات	الادارة		الاعمال	العائلات	الأدارة
حسب الانتاج لقطاع الاعمال :								
معاملات سلعية	—	—	٩٧٥ر٠	٥٧ر٩	٢٣٥ر٠	١١٤٨	٩ر٠	٨٠ر١	١٤٧١ر٨
معاملات دخلية وتحويلية	١٦ر٢	—	١٤٨	٢٠ر٤	١٤ر٢	—	—	—	٦٥ر٦
المجمـوع	١٦ر٢	—	٩٨٩ر٨	٧٨ر٣	٢٤٩ر٢	١١٤٨	٩ر٠	٨٠ر١	١٥٣٧ر٤
حساب التخصيـــص لقطاع الاعمال :								
معاملات دخلية وتحويلية	٣ر٣	٢١ر٢	—	—	٣ر٠	—	—	—	٢٤ر٨
أرصـــدة	٦٨٠ر١	—	—	—	—	—	—	—	٦٨٠ر١
المجمـوع	٦٨٣ر٤	٢١ر٢	—	—	٣ر٠	—	—	—	٧٠٤ر٩
حساب التخصيـــص للقطاع العائلي :								
معاملات دخلية	٤١٥ر٥	٤٦٩ر١	١٦ر٠	١٤٤ر٤	٢٣ر١	—	—	—	١٠٦٨ر١
حساب التخصيـــص لقطاع الادارة :								
معاملات دخلية وتحويلية	١٦٧ر٢	١٠٢ر١	٢٥ر١	—	—	٩ر٠	٣ر٦	—	٢٩٨ر٩
حساب العالم الخارجي								
معاملات سلعية	٢٤٧ر٦	—	—	—	—	—	—	—	٢٤٧ر٦
معاملات دخلية وتحويلية	٧ر٥	٥ر٠	١٠ر٩	٢٩ر٠	—	—	—	—	٤٧ر٩
المجمـوع	٢٥٥ر١	٥ر٠	١٠ر٩	٢٩ر٠	—	—	—	—	٢٩٥ر٥

يتبع —

تابع جدول رقم (٤)

الايرادات حسب حسابات القطاعات ومجموعات المعاملات	الانفاق							مجموع الايرادات
	حساب الانتاج لقطاع الاعمال	حساب التخصيص لقطاع			العالم الخارجي	حساب رأس المال		
		الاعمال	العائلات	الادارة		الاعمال	العائلات	الادارة	
حساب رأس المال :									
أ) لقطاع الاعمال									
معاملات دخلية وتحويلية	—	—	—	—	—	—	—	٧٠ر٩	٧٠ر٩
أرصدة	—	١١٢ر٠	—	—	—	—	—	—	١١٢ر٠
المجموع	—	١١٢ر٠	—	—	—	—	—	٧٠ر٩	١٨٢ر٩
ب) للقطاع العائلي									
أرصدة	—	—	٢٦ر٣	—	—	—	—	—	٢٦ر٣
جـ) لقطاع الادارة :									
معاملات دخلية وتحويلية	—	—	—	—	—	٣ر٦	٤ر٠	—	٧ر٦
أرصدة	—	—	—	٤٧ر٢	—	—	—	—	٤٧ر٢
أقراض وأقتراض ٠	—	—	—	—	٢٢ر٩	٦٣ر٦	٩ر٧	٤ر٩	١٠١ر١
المجموع	—	—	—	٤٧ر٢	٢٢ر٩	٦٧ر٢	١٣ر٧	٤ر٩	١٥٥ر٩
المجموع الكلي للانفاق	١٥٣٧ر٤	٧٠٤ر٩	١٠٦٨ر١	٢٩٨ر٩	٢٩٥ر٥	١٨٢ر٩	٢٦ر٣	١٥٥ر٩	٠٠

ومن الممكن الرجوع الى مقدمة الفصل العاشر للتعرف على مغزى هذه البنود وعلاقتها ببعضها البعض ولتبين التعريفات الرئيسية كالقيمة المضافة والدخل القومى وغيرهما · على أن بيانات الحسابات القومية تعطى الصورة التوازنية لباقى جداول الخطة · فجداول القسم الثانى تعطى تفصيل القيمة المضافة التى تظهر فى حساب الأنتاج لقطاع الأعمال · وجداول القسم الرابع تعطى بنود الصادرات والواردات التى تدخل أيضا فى نفس الحساب وكذلك الأستهلاك النهائى السلعى الذى يظهر فى القسم الخامس · أما القسم السادس فيعطى بيانات تفصيلية عن الدخل وتوزيعه بين أجور وغيرها كما أن القسم الثامن يبين تحليل الميزانية الحكومية والقسم التاسع يبين نشاط الأعمال الحكومى وهذا التحليل لازم لتحديد معاملات قطاع الأدارة ·

وعلى هذا فان الحسابات القومية عن سنة الأساس تعطى خلاصة لبيانات كتاب الخطة وتظهر تحركات محصلات هذه المجموعات من البيانات والعلاقات التى تربطها ببعضها البعض كما أن الميزانية القومية للسنة الخامسة تبين ما هو متوقع حدوثه فى تلك السنة وفقا لتقديرات الخطة وبشكل يضمن توازنها ·